

ارتفاع المعدل اليومي للأسهم المتداولة 1,77% «الاستثمارات» 1,6 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في 9 أشهر



(محمد هنداري)

الشركات المدرجة تسجل أداء جيداً خلال أول 9 أشهر

قال التقرير الشهري لشركة الاستثمارات الوطنية أن أرباح الشركات عن بياناتها المالية الفصلية خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، أظهرت نمو الأرباح الفصلية للشركات المدرجة بمعدل 9,4% إلى 1,6 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع 1,4 مليار دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

وأضاف التقرير أن بورصة الكويت أنهت تعاملاتها نوفمبر الماضي على ارتفاع جماعي في أداء كافة مؤشرات، وذلك مقارنة مع أدائها لشهر أكتوبر الماضي، حيث ارتفعت جميع المؤشرات (السوق العام، السوق الأول، السوق الرئيسي ومؤشر NIC50) بنسب 1,3%، 1,6%، 0,8%، 1,7% على التوالي، في حين ارتفع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 24,4% إلى 16,7 مليون دينار خلال نوفمبر بالمقارنة مع 13,5 مليون دينار لشهر أكتوبر الماضي، كذلك ارتفع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة 77,1%.

وبالنظر إلى حركة التداولات خلال هذا الشهر، نجد أنه كانت إيجابية في مجملها، حيث سادت حالة من التفاؤل والإيجابية على سلوك ونهج المتعاملين وذلك خلال أغلب جلسات التداول، وهو ما صاحبه ارتفاع وتيرة الشراء الانتقائي لشريحة واسعة من أسهم السوق الأول والسوق الرئيسي على حد سواء.

وعلى الرغم من ذلك فإن كافة المؤشرات قد شهدت نوعاً من التراجع النسبي خلال عدد محدود من الجلسات، نتيجة بعض الضغوط البيعية وجني الأرباح، لكن هذه الحالة سرعان ما بدأت في الانحسار تدريجياً وعودة النشاط للسوق والجدير بالذكر أن أسهم السوق الرئيسي قد شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال هذا الشهر بالمقارنة مع الفترات الماضية، حيث أغلقت مؤشرات قطاعات السوق على تباين مقارنة مع مستويات شهر أكتوبر، حيث كان قطاع الاتصالات أكثر القطاعات ارتفاعاً بنسبة 3,4% ثم جاء قطاع العقار بنسبة 3%، ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية 2,6%، أما القطاعات المنخفضة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا منخفضاً 13,6% ثم قطاع السلع الاستهلاكية الذي انخفض 8,1%، ثم قطاع الرعاية الصحية منخفضاً 3,1%، واحتلت القطاعات التالية: البنوك والصناعية والخدمات المالية خلال شهر نوفمبر المرتب الأولى من حيث إجمالي القيمة المتداولة بنسبة 12%، 12%، 12% على التوالي. في المقابل احتلت قطاعات الخدمات المالية والبنوك والعقار المرتب

كشف الأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي عن أن ميزانية خطة التنمية تصب في المقام الأول في مشاريع القطاع النفطي، موضحاً أن استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لعام 2040 تركز على المنتجات المتنوعة والصناعات التحويلية.

حديث مهدي جاء على هامش تصريحات صحافية خلال حفل إطلاق التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة والذي يحدد للمرة الأولى في الكويت ضمن إطار برنامج التعاون الدولي بين حكومة الكويت ممثلة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وقال مهدي إن نسبة الإنفاق على مشروعات الخطة السنوية 2018/2019 بلغت بنهاية النصف الأول 28,6% بزيادة 11% عن مثلها في العام السابق، موضحاً أن هناك 19 مشروعاً جديداً في الخطة السنوية 2018/2019، وحوالي 37% منها في المرحلة التنفيذية.

وأضاف مهدي أن نسبة الإنفاق على المشروعات الاستراتيجية بلغت 31,2% من إجمالي الاعتمادات السنوية البالغة نحو 3,1 مليار دينار، كما أن نسبة الإنفاق على مشروعات برنامج تطوير

إطلاق التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة.. للمرة الأولى في الكويت مهدي: خطة التنمية تركز على مشاريع النفط والغاز



د.خالد مهدي

نزار العسائري

وقال العسائري إن توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى جانب توقعات الطاقة لدى منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» تعد مرجعاً حيوياً للصناعة النفطية، وللمنتج بالمستقبل في ظل سيناريوهات مختلفة حيث أصبحت التحديات أكثر تعقيداً. وأشار العسائري إلى أهمية تقارير وكالة الطاقة الدولية التي تؤكد على تغيير المناخ بين المنتجين والمستهلكين، ليكونوا أكثر تعاوناً وتنسيقاً وتقاسماً وثيقاً، لأن كليهما يواجه نفس التحديات.

وأضاف: «عندما تأسست وكالة الطاقة الدولية في 1974، تم تصميمها في البداية لمساعدة البلدان المستهلكة على تنسيق حلف جماعي، ومع ذلك، في عالم اليوم، تحول عمل وكالة الطاقة الدولية إلى شريك فعال لخلق فهم أفضل للأسواق بين المنتجين والمستهلكين».

وقال العسائري إن نمو الطب على الطاقة بدأ يزداد بسرعة هائلة في الكويت. من ناحية، قال المسوق المقيم لمكتب الأمم المتحدة بالكويت د.طارق الشيخ إن الأمم المتحدة تسعى إلى قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لضمان إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والتي تدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة والأسعار المعقولة وكذلك الحال الهدف الثالث العشر المتعلق بالعمل المناخي.

البتروكيماوية التي تقدر بحوالي 13 لقيماً، مشيراً إلى أن مصفاة الزور تعد أحد المشاريع التنموية التي ستخلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي لتؤهل الكويت للعب دور كبير في السوق العالمي للبتروكيماويات.

ونذكر أن خطة التنمية في الكويت تركز على القطاعات الخدمية ومنها القطاع الصحي والخدمي والصناعي وتشجيع الاستثمار المباشر. وقال مهدي في كلمته خلال الحفل إن الكويت التزمت في 25 سبتمبر 2015 خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة، والتي تحتوي على 17 هدفاً تتناول الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الطابع العالمي. وتابع: «ثم جاءت الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الثانية (2015/2016 - 2019/2020) لترتبط ارتباطاً وثيقاً بترجمة الكثير من أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار الوقائع الوطنية المختلفة ومستوى التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية في الكويت».

دور وكالة الطاقة
من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية م.نزار العسائري أن وكالة الطاقة الدولية ومنظمة «أوبك» تعلمان معاً من أجل عالم مستقر للطاقة، معتبراً أن المشهد العالمي للطاقة أصبح أكثر تجانساً، حيث أصبح المنتجون والمستهلكون شركاء وليسوا معارضين.

وزيادة الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية والماء هي الأعلى من بين برامج الخطة، حيث بلغت حوالي 45%.

وشدد مهدي على أن مشاريع الخطة التنموية التي ينفذها القطاع النفطي ستصبح مخرجا مهماً لمخرجات التعليم المختلفة والتوظيف مستقبلاً، مؤكداً أن أهمية تلك المشاريع تكمن في المشروعات ذاتها وخلق فرص ووظائف جديدة ناتجة عن تشغيلها. وأوضح أن القطاع النفطي يقوم بتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية وعلى رأسها مشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية وهو لإنتاج مواد ذات جودة عالية ومطابق للمواصفات العالمية، مشيراً إلى أن الكويت تسعى جاهداً لإنتاج الغاز الطبيعي ليعود مورداً مهماً للطاقة وبدلاً عن استخدام الوقود الثقيل، حيث من المتوقع أن يصبح الغاز الطبيعي رافداً مهماً لصناعة البتروكيماويات.

وأشار إلى أن التوسع في المشاريع الخاصة بصناعات البتروكيماويات سيعود بالفائدة على قاعدة الصناعة للمنتجات التي فيها المواد

مشاريع النفط تعتبر مخرجاً مهماً لمخرجات التعليم المختلفة والتوظيف مستقبلاً



28,6% نسبة الإنفاق على

المشاريع التنموية بنهاية النصف الأول

إعلان لحضور الاجتماع الرابع والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك برقان (ش.م.ك.ع.)

يسر مجلس إدارة بنك برقان ش.م.ك.ع. دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع الرابع والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك، وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق 2018/12/23 بالطابق السادس والخمسون من برج كيبكو الكائن في الشرق، شارع خالد بن الوليد، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

1- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن زيادة رأس مال البنك المصرح به من مبلغ -/250,000,000 دك (مائتان وخمسون مليون دينار كويتي) إلى مبلغ -/400,000,000 دك (أربعمائة مليون دينار كويتي) لتمكين مجلس الإدارة من زيادة رأس المال المصدر مستقبلاً، بما يلي ما قد يحتاج إليه البنك مستقبلاً من زيادة رأس المال المصدر للمحافظة على معدلات رأس المال وفقاً للمعايير المطبقة من قبل الجهات الرقابية وكذا مقابلة توقعات النمو الخاصة بالبنك مستقبلاً، وكذا الموافقة على تقرير مراقب الحسابات الخارجي للبنك بهذا الخصوص، وما يترتب على ذلك من تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي للبنك وذلك على النحو التالي:

النص المقترح للمادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي	النص الحالي للمادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي
حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ -/400,000,000 دك (أربعمائة مليون دينار كويتي) موزعة على 4,000,000,000 سهم (أربع مليارات سهماً)، وقيمة كل سهم مائة فلس، كما حدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ -/250,000,000 دك (مائتان وخمسون مليون دينار كويتي) موزعة على 2,500,000,000 (أثنين مليار وخمسمائة مليون سهماً وجميعها أسهم نقدية)	حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ -/250,000,000 دك (مائتين وخمسين مليون دينار كويتي) موزعة على 2,500,000,000 (أثنين مليار وخمسمائة مليون سهماً)، وقيمة كل سهم مائة فلس، كما حدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ -/250,000,000 دك (مائتان وخمسون مليون دينار كويتي) موزعة على 2,500,000,000 (أثنين مليار وخمسمائة مليون سهماً وجميعها أسهم نقدية)

وذلك كله بعد أخذ موافقة الجهات المختصة مع تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

2- الموافقة على إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية لأية أسهم تصدر بسبب زيادة رأس المال المصدر للبنك مستقبلاً في حدود رأس المال المصرح به - باستثناء الزيادة لغرض توزيع أسهم كمحطة مجانية على المساهمين - وكذلك الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في تحديد قيمة علاوة الإصدار التي سيتم تحصيلها مع كل عملية زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المصرح به، وعلى أن يراعى في احتساب علاوة الإصدار الضوابط المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون الشركات، وبعد استيفاء موافقات الجهات المختصة على ذلك.

3- الموافقة على أن تتم الزيادة التي تطرأ مستقبلاً على رأس مال البنك المصدر - في حدود رأس المال المصرح به بعد تعديله - وفقاً لطرق تغطية أسهم زيادة رأس المال الميمنة بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الشأن، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد طريقة تغطية أسهم زيادة رأس المال المصدر ومواعيد وشروط تلك الزيادة في كل عملية زيادة لرأس مال البنك المصدر تتم مستقبلاً في حدود رأس المال المصرح به.

هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان وبنات جدول الأعمال وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/12/31، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة
ماجدة عيسى العجيل